

## كلمة المديرين

### ”درجة احتقان العلاقات آخذة بالتصاعد“

في مقدمة تقرير سيكوي 2004-2005، أشرنا بإيجابية إلى قرار مستشار الحكومة القضائي النظر مجدداً في قرار قسم التحقيق مع أفراد الشرطة "ماحش" إغلاق ملفات التحقيق ضد الشرطيين المشتبهين بقتل 13 متظاهراً عربياً في أحداث أكتوبر 2000 (انتفاضة الأقصى). وقد أكدنا عندها أن هذا القرار شكّل ثمرة للنضال الجماهيري الذي حظي بتغطية إعلامية واسعة، وعبرنا كذلك عن شكنا العميق في إنهاء التحقيق. وذكرنا يومذاك أن العبرة التي يمكن استخلاصها من ذلك الحدث هي أن مقاومة الظلم بواسطة النضال الجماهيري الإعلامي المكثف تنطوي على فرص جيدة للنجاح - وإن كان النضال في سبيل المساواة والعدالة يستلزمان الصبر والعناد والتنسيق بين جميع مستويات العمل.

في نهاية كانون الثاني من هذا العام، وعلى وجه التحديد قبيل نشر تقرير فينوغراند بثلاثة أيام، وبينما كانت وسائل الإعلام منشغلة بتوقع مضمون استنتاجات وتوصيات فينوغراند، قرّر المستشار القضائي للحكومة، وبعد مضيّ سبعة أعوام على استشهاد 13 متظاهراً عربياً، قرّر نشر قراره بإغلاق ملفات التحقيق ضد الشرطيين الذين أطلقوا النار، وذلك بذريعة عدم توافر الأدلة الكافية ضدهم، بقراره هذا، وبتوقيت النشر البانس، برأ المستشار القضائي ساحة الشرطيين الذين أطلقوا النار، لكنّه - وفي الوقت ذاته - أفضى الشرعيّة على فعلتهم، ومنح الضوء الأخضر لكل شرطي بإطلاق النار على المتظاهرين العرب في المستقبل. لا يمكن بأيّ حال من الأحوال قبول هذا القرار، ومن الواجب رفضه جملة وتفصيلاً، لأنّه يصبّ الزيت على النار فحسب، ولا لأنّه يرفع درجة احتقان العلاقات بين المواطنين اليهود والفلسطينيين في إسرائيل فقط، بل كذلك لأنّ هذا القرار يمسّ بثقة الجمهور بالمؤسسة القضائية التي يفترض بها أن تمثل مبادئ العدل والحق والمساواة.

ينسجم قرار المستشار القضائي هذا مع سياسات الدولة المتواصلة تجاه الفلسطينيين في إسرائيل، ويرفع من درجة الإحباط الذي تعاني منه الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، وقنوطها من إمكانية تحقيق مواطنة فعلية في الدولة. منذ أحداث أكتوبر 2000 حتى يومنا هذا، تعاني العلاقات بين الجمهور الفلسطيني والدولة والأغلبية اليهودية من أزمت متواصلة. بالإضافة إلى ذلك، تُظهر استطلاعات الرأي، التي تُنشر في فترات متقاربة، تعاطف المتطرف والعنصرية تجاه المواطنين العرب. يضاف إلى ذلك استمرار سياسة هدم البيوت في المدن والقرى العربية بعامّة، وفي النقب بخاصّة، وملاحقة القيادات والناشطين السياسيين من خلال التحقيقات والتقديم إلى المحاكم.

زد على ذلك أنّ مخطّط سحب المواطنة من العرب، الذين يقطنون على امتداد الخطّ الأخضر، قد بات يحظى بتأييد واسع من قبل سياسيين ومفكرين إسرائيليين، ولم يستنكره رئيس الحكومة علنياً حتى الآن. وجاء تصريح رئيس الشاباك أنّ المواطنين العرب يشكّلون تهديداً إستراتيجياً ليكشف عن البغض العميق تجاه الأقلية. وانضفت إلى ذلك تصريحات لبعض السياسيين، كعضو الكنيست إفرام الذي توعدّ من على منصّة الكنيست (في تاريخ 26 آذار 2008) قائلاً: "سيأتي يوم نطردهم فيه من هنا"، وأخرى لرجال دين يهود، كتلك الأقوال المتكررة التي يتفوّه بها شلومو إياهو (حاخام مدينة صفد)، والتي تحرّض بشكل سافر ضدّ الجمهور العربي وقياداته.

الأسباب التي دفعت المواطنين العرب إلى التظاهر في العام 2000 ما زالت قائمة، فالصراع العربي الإسرائيلي يشهد تدهوراً مستمراً، وأوضاع المواطنين العرب تتفاقم يوماً بعد يوم، ولم تقم الدولة منذ أحداث أكتوبر باتخاذ خطوة فعلية لتصحيح العيب التاريخي، وعلى ضوء استمرار سياسة التمييز، ليس من المستبعد أن تتشكّل أحداث أكتوبر مجرد مقدمة لما قد يحصل في مواجهة إضافية باتت تدقّ على الأبواب.

### ”برنامج لتغيير السياسات القائمة“

في ظلّ التوصيف أعلاه، تُطرح بعض الأسئلة: هل يمكن تغيير هذا الوضع؟ وهل يمكن تغيير تعامل الدولة المتواصل لسنتّة عقود متتالية؟ هل يمكن إقناع المواطنين اليهود بأنّ المساواة بينهم وبين المواطنين العرب الفلسطينيين تصبّ في مصلحة الطرفين؟ وهل يمكن إقناع المواطنين العرب الفلسطينيين بعدم الاستكانة للقنوط، وبأنّ الفرصة ما زالت سانحة



للعيش المشترك في دولة ضامنة للمساواة تستطيع احتواء المجموعتين القوميّتين في داخلها -أغلبية يهودية وأقلية فلسطينية؟

يبدو أنّ معظم القوى الفاعلة على الحلبة الجماهيرية، وفي أروقة الحكم، ستجيب عن هذه الأسئلة بالنفي، ومن هذا الأمر -على وجه التحديد- تأتي أهمية نشاطنا وأهميّة تعاوننا مع منظمات أخرى في المجتمع المدني، سيكوي هي منظمة مشتركة لليهود والعرب الفلسطينيين، وهي حدّد أجددتها تبعاً من خلال الحوار المكثّف والصريح، وحتى دون الاتفاق على الحلول السياسيّة المستقبلية، يتفق أعضاء الجمعية وعاملوها في ما بينهم، وبصورة مطلقة، على أهمية العيش بمساواة كاملة، الخيار الإستراتيجي الذي تبنته الجمعية هو تدعيم وتعزيز هذا المفهوم بمستويات ثلاثة: أمام السلطة، وفي الحكم المحلي، وفي صفوف الجمهور.

جمعية سيكوي هي بمثابة المنشط لتغيير سياسة الحكومة نحو المساواة بين اليهود والعرب، فمنّا حتى الآن بتوثيق نتائج التمييز من خلال التقارير، لكننا نتبع الآن آليات العمل التي تعزّز هذا التمييز، ونقوم في السنة الأخيرة بإجراء عملية جرد لأمط رصد الموارد في الوزارات الحكومية، وبدأت توصياتنا بتغيير السياسات جدّ أداناً صاغية في بعض الوزارات الحكومية في القدس، أكثر من ذي قبل، لكن الوتيرة ما زالت بطيئة، وعلينا بذل مجهود أكبر في هذا الصدد، لأنّ التاريخ لا ينتظر، والنتائج المتوقعة أوشكت على اللحاق بنا، إنّه السياق بين تدهور العلاقات في الدولة وبين تحسين الوضع من خلال تغيير السياسات.

قبل عام واحد، بدأنا بتطوير تقرير سيكوي التقليديّ حول نواتج التمييز، وللمرة الأولى في إسرائيل قمنا بتطوير مؤشر المساواة، الذي يعرض بصورة واسعة وعميقة نتائج السياسة الحكومية، حظي المؤشر الأوّل بترحيب وسائل الإعلام، والوزارات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدنيّ والجمهور الواسع، وبالاعتماد على معطيات المؤشر، جرى خضير أوراق عمل تعرض المواقف والسياسات، ومن ثمّ قدّمت للوزارات الحكومية.

نستخدم مؤشر المساواة، الذي نضعه أمامكم للسنة الثانية على التوالي، كأداة مركزية لعرض نتائج التمييز، لكن وبالأساس لعرض مسبباته، ونقوم من خلال عرض المعطيات وتحليلها بتشخيص أضرار التمييز داخل السياسة الحكومية، ونشير بشكل خاصّ نحو الرافعات المحتملة والتي من شأنها إغلاق الفجوات التي تولدت بين اليهود والعرب على امتداد عشرات السنين، ونواصل تعميق وتوسيع الدمج بين منهجي البحث والمبادرة الفعّالة لتغيير السياسات القائمة.

وبحسب الصورة التي يتمخض عنها المؤشر، إنّ انعدام المساواة أخذّ بالتّسعاع في جميع المجالات التي قمنا بفحصها تقريباً، وكذلك في المؤشر الموزون، تُعتبر معطيات المؤشر ناقوساً يُحدّر من النتائج الهدّامة للسياسة الحكومية، وما التحليلات التي نسوقها هنا سوى برنامج عمل لتغيير هذه السياسة.

نقدّم خيّننا لطاقتهم عاملي جمعية سيكوي الذين ساهموا في بناء هذا المؤشر ونخصّ بالذكر كلاً من: السيّد ميخائيل بليكوف، والسيّد منار محمود، والسيّد ياسر عوّاد، الذين بذلوا مجهوداً فائقاً في سبيل تحسين المؤشر وجمع المعطيات ومعالجتها، وكتابة هذا التقرير.

نقدم شكرنا كذلك إلى طاقم اللجنة التوجيهية لبناء المؤشر - البروفيسور دافيد نحامياس، البروفيسور محمّد حاج يحيى، البروفيسور يوسي ياهف، البروفيسور راسم خمابسي، الذين قاموا بمرافقة عمل أعضاء الطاقم وبذلوا الكثير بغية إخراج المؤشر الثاني إلى حيّز التنفيذ.

كذلك نشكر طاقم خبراء المضامين الذي لم يثنوا علينا بملاحظاتهم ومشورتهم: د. خالد أبو عصب، د. عنات بن سيمون، د. جوني غال، د. نهاية داوود، د. رافيت حنانئيل، السيد محمّد خطيب، البروفيسور راسم خمابسي، د. سامي ميعاري، د. شلومو سفيرسكي، البروفيسور يوسي كاطان.

## مع خيّنات

الحامي علي حيدر وشالوم (شولي) ديختر



## موجز

للسنة الثانية على التوالي، تقوم جمعية سيكوي بنشر مؤشر المساواة. طُوّر هذا المؤشر في السنة الماضية بمساعدة خبراء من مجالات عدّة، ممّن دعموا ورافقوا طاقم البحث في جمعية سيكوي. وقد عمل طاقم الخبراء من خلال اللجنة التوجيهية التي ضمّت مجموعة من أبرز الأكاديميين في مجال تخصصهم: البروفيسور محمّد حاج يحيى، والبروفيسور راسم خمياسي، والبروفيسور يوسي ياهف، والبروفيسور دافيد نحمياس. بالإضافة إلى ذلك، استعنا بمجموعة من الخبراء في مجالات عينية ذات صلة بمؤشر المساواة.

مؤشر المساواة هو مؤشر فريد في نوعه، وذلك لكونه المؤشر الشامل الأول في إسرائيل الذي يحلّل خليلاً منهجياً الفجوات القائمة بين اليهود والعرب في دولة إسرائيل، وذلك بالاعتماد على معطيات تنشرها رسمياً سلطات الدولة. يركّز مؤشر المساواة على منهجيات قائمة بتبناها موديلات دولية لقياس المساواة، كتلك التي يُعمل بها لقياس الفجوات القائمة بين البيض والأقليات الأفرو-أمريكية والإسبانية في الولايات المتحدة الأمريكية (Total Equality Index)، ومؤشر جيني (Ginni) لقياس الفجوات الاجتماعية الاقتصادية، ومؤشرات تقيس الفجوات بين الجنسين في المجالات الاجتماعية المختلفة (HDI, GEM, GDI) تلك التي تستخدمها دول السوق الأوروبية الموسّعة (OECD)، والأمم المتحدة (UNDP - United Nations Development Programme).

في التقرير السابق، أشرنا أنّ من المفترض بمؤشر المساواة أن يستعرض غياب المساواة بين اليهود والعرب في ثلاثة أبعاد للمواطنة هي: المساواة أمام القانون؛ المساواة في الساحة السياسيّة؛ المساواة في المجال الاجتماعي الاقتصادي. وشدّدنا كذلك على أهميّة هذه الأبعاد الثلاثة وتبادليتها في تعزيز المساواة، على الرغم من ذلك، ولقصر الوقت وغياب المعطيات، ستنحصر معالجة المؤشر هذا العام (على غرار مؤشر العام 2006) في البعد الاجتماعي الاقتصادي، وذلك من خلال التطرّق إلى خمسة مجالات حياتية مركزية: التربية والتعليم؛ الصحّة؛ التشغيل؛ الرفاه الاجتماعي؛ الإسكان. يشكّل مؤشر المساواة مؤشراً موزوناً للمؤشرات التجميعية التي تُتسبّب لكل من المجالات الخمسة بالاعتماد على المعطيات التي يجري جمعها لكل واحد منها.

